

أثر تطبيق حوكمة الشركات على تحسين كفاءة مؤشرات الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي

د. محمد ناصر القحطاني
رئيس قسم إدارة الأعمال
كلية الأعمال، جامعة الملك خالد، السعودية
البريد الإلكتروني: mnalsfran@kku.edu.sa

صالحة محمد عبدالعزيز الشهري
ماجستير إدارة أعمال أكاديمي جامعة الملك خالد، السعودية
البريد الإلكتروني: Hegaz-ss@hotmail.com

المخلص

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير حوكمة الشركات على تحسين كفاءة مؤشرات الأداء المالي، وذلك من خلال تحليل تأثير متغيرات حجم مجلس الإدارة، والأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد لجان المراجعة على تحسين مؤشرات كفاءة الأداء المالي للشركات، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتم تصميم استبانة كأداة لجمع البيانات غطت محاور الدراسة لعينة تكونت من 111 موظفاً. وأظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها أن هناك تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة، الأعضاء التنفيذيين، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء المستقلين على تحسين كفاءة مؤشرات الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي، وبناءً على ذلك، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة إمتثال الإدارة المصرفية في البنك الأهلي السعودي لزيادة متطلبات حوكمة الشركات، ونشر ثقافة الحوكمة وسط وبين الأطراف ذات الصلة بالبنك بشكل أوسع من خلال إصدار النشرات والتعليقات، وتنظيم الدورات التدريبية المتعلقة بحوكمة الشركات للعاملين في البنك.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، كفاءة مؤشرات الأداء المالي.

The Impact of Corporate Governance Implementation on Improving Efficiency of Financial Performance Indicators at Saudi National Bank

Dr. Mohammad Nasser Al-Qahtani
Head of Business Administration Department
College of Business, King Khalid University, Saudi Arabia
Email: mnalsfran@kku.edu.sa

Salha Muhammad Abdulaziz Al-Shehri
Academic MBA, King Khalid University, Saudi Arabia
Email: Hegaz-ss@hotmail.com

ABSTRACT

This study aimed to analyze the impact of corporate governance implementation on improving the efficiency of financial performance indicators, through analyzing the impact of the variables of the size of board of directors, the executive members of board of directors, the number of board meetings, and the number of audit committees on improving the efficiency of companies' financial performance indicators. The study followed the descriptive-analytical method, and a questionnaire was designed as a tool for data collection to cover the axes of the study for a sample of 111 employees. The study showed several results, the most important of which were that, there was a significant impact of the size of board of directors, the executive members, the number of board meetings, and the number of independent members on improving the efficiency of financial performance indicators in the Saudi National Bank. Accordingly, the study presented a set of recommendations, and the most important were the necessity of compliance by the banking administration in the Saudi National Bank to increase the corporate governance requirements, and to spread the governance culture among and between the related parties of the bank more broadly through the issuance of bulletins and instructions, and organizing corporate governance training courses to the bank's employees.

Keywords: Corporate Governance, Financial Performance, Efficiency of Financial Performance Indicators.

1. تمهيد:

أخذ مفهوم حوكمة الشركات مؤخراً حيزاً كبيراً ضمن اهتمامات الباحثين ورجال الأعمال، وذلك لما أصبحت تشكل الحوكمة من أهمية واسعة في ضبط وتحديد صلاحيات وحجم مجالس الإدارة داخل الشركات واجتماعاتها وعدد الأعضاء المستقلين داخلها، المساهمين، أصحاب المصالح، الإدارة التنفيذية، وتعزيز الرقابة الداخلية والخارجية على أداء الشركة، بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركات في ظل التحديات التي تعاني منها الشركات في عالم تسوده كثير من الازمات المالية؛ فالشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة تطبيقاً فعالاً يمكن أن تعزز من مستوى الثقة والإطمئنان لدى كثير من الأطراف داخل الشركة، ما ينعكس إيجاباً على أدائها في جميع المجالات الإدارية، التشغيلية أو المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شأن أخلاقي يتعلق بتحديد مسؤوليات كل من مجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح، الإدارة التنفيذية، بل هي إجراءات تصب في مصلحة الشركات من خلال رفع معايير الجودة والأمان، ما ينعكس إيجاباً على أرباح الشركة وأدائها.

2. مشكلة الدراسة:

من أهم الأهداف التي بنيت عليها حوكمة الشركات هو تطبيق حزمة من المبادئ والإجراءات بهدف رفع كفاءة عمل هذه الشركات وإداراتها، وبالتالي رفع نسبة أرباحها ونجاحها، وتحسين مستوى أدائها في جميع المجالات، ويجيء هذا البحث ليبين أثر تطبيق حوكمة الشركات على مؤشرات كفاءة الأداء المالي، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: **ما أثر تطبيق حوكمة الشركات على كفاءة مؤشرات الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي؟** وتقود هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية تحاول الدراسة الإجابة عنها كما يلي:

- 1- ما أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي،
- 2- ما أثر الأعضاء التنفيذيين على الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي،
- 3- ما أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي،
- 4- ما أثر عدد الأعضاء المستقلين على الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي.

3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- 1- التعرف على درجة تطبيق حوكمة الشركات في البنك الأهلي السعودي.
- 2- اختبار أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي.
- 3- اختبار أثر الأعضاء التنفيذيين على الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي.
- 4- اختبار أثر عدد اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي.
- 5- اختبار أثر عدد الأعضاء المستقلين على الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي.
- 6- تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز تطبيق الحوكمة ورفع كفاءة الأداء المالي في البنك الأهلي السعودي.

4. فرضيات الدراسة:

لأجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تفترض الدراسة ما يلي:

- 1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي في بنك الأهلي السعودي.
- 2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي لبنك الأهلي السعودي.
- 3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي لبنك الأهلي السعودي.
- 4- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي لبنك الأهلي السعودي.

5. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1- الأهمية النظرية العلمية: تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من إنها محاولة للربط بين مفهومين مهمين وهما الحوكمة والأداء المالي، وكلاهما موضوعان حديثان في مجال الإدارة، حيث لا زالت البحوث العلمية تدرس تأثيراتها المتبادلة، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتتضافر إلى البحوث السابقة التي عالجت الموضوع، ولتزيد من إمكانية تقديم مساهمة إضافية للنتائج والأدبيات السابقة في هذا المجال.

2- الأهمية التطبيقية: تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال الدراسة الميدانية التي سيتم تطبيقها على البنك الأهلي السعودي، كمحاولة لاسقاط الجانب النظري على البنك في مجالات الحوكمة والأداء المالي، ما يعطينا نتائج واقعية لإدارتها، لتفيد صناع القرار والمسؤولين بالبنك في فهم بعض النقاط، وتحليل بعض العناصر لرفع الأداء المالي للبنك .

6. نموذج الدراسة:

تتطلب المعالجة المنهجية للمشكلة في إطارها النظري ومضامينها الميدانية تصميم أنموذج نظري لاختبار فرضياتها، وتحقيق أهدافها ومضامينها الميدانية، ويشير الشكل رقم (1) إلى الأثر المعنوي بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

الشكل (1) نموذج الدراسة النظري



المصدر: إعداد الباحثين على ضوء أهداف وفرضيات الدراسة، 2022م.

7. الإطار النظري للدراسة:

أولاً: حوكمة الشركات:

1- تمهيد

اكتسبت قضايا الحوكمة اهتماماً متزايداً من قبل المنظمات المهنية والباحثين على مدى العقدين الماضيين، ولقد ظهر مصطلح الحوكمة في المملكة المتحدة ضمن التقرير الشهير الذي أصدره كادبوري بعنوان "الجوانب المالية للحوكمة". وكان ذلك بداية الاهتمام بهذا المفهوم. وفي البيئة الأمريكية ظهر مرتبطاً بالأزمات المالية. وعلى المستوى الدولي يعد التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) أول اعتراف دولي رسمي بذلك المفهوم.

2- مفهوم حوكمة الشركات:

يقصد مفهوماً بحوكمة الشركات ذلك النظام الذي يحدد من خلاله حقوق ومسؤوليات مختلف الأطراف كمجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح في الشركة. وتعرف منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية (OECD) حوكمة الشركات بأنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملأك وجميع الأطراف ذات العلاقة، فهي الأسلوب الذي يقدم الهيكل الذي من خلاله يتم تحديد أهداف الشركة ومراقبة الأداء والنتائج والتوجيه بالأسلوب الناجح لممارسة وإدارة السلطة، الذي من خلاله تقدم جميع الحوافز اللازمة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في سعيهما إلى تحقيق الأهداف المتفق عليها، لخدمة مصالح الشركة ومساهمتها وفق إجراءات المراقبة والتوجيه الأمثل لاستخدام موارد الشركة بكفاءة وفعالية (مركز أبو ظبي للحوكمة، 2015).

وهناك من يعرفها بأنها: "مجموعة قواعد إدارية تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين" (البنك الأهلي المصري، 2003). كما تشير الحوكمة بأنها: "مجموعة من الطرق والإجراءات التي يمكن من خلالها يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثمارهم، ذلك من خلال وجود نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية يتم عن طريقها إدارة الشركة والرقابة عليها" (درويش، 2007).

وانطلاقاً مما سبق نجد أن مفهوم حوكمة الشركات يتمحور حول الإفصاح، الشفافية والمسائلة وتتكون من مجموعة من القواعد القابلة للتطبيق في مجال التوجيه والرقابة على الشركة، ومجموعة من العلاقات المترابطة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح بالشركة لتشكل بذلك نظاماً يوضح كيفية إدارة الشركة ويوزع الواجبات ويحدد المسؤوليات بهدف حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وخلق الثروة.

3- مبادئ حوكمة الشركات:

قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأعداد مبادئ حوكمة الشركات سنة 1999 وتم تحديثها سنة 2004، كما قامت بإصدار نسخة معدلة ومنقحة في سبتمبر 2015، قدمت في شكل تقرير الى منتدى مجموعة دول العشرين، وتعتبر مبادئ حوكمة الشركات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المرجع الرئيسي للشركات على مستوى دول العالم وتتمثل هذه المبادئ في (قاشي، 2017):

أ. **ضمان وجود أساس إطار فعال لحوكمة الشركات:** يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقاً مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

ب. **حفظ حقوق جميع المساهمين:** وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ج. **المعاملة المتساوية للمساهمين:** ينبغي ان تضمن حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين، بما في ذلك المساهمون الأقلية والمساهمون الأجانب، كما ينبغي ان تتساوى كافة الأسهم في الحقوق نفسها، وينبغي ان يحصل كافة المساهمين على تعويض مناسب عند تعرض حقوقهم للانتهاك.

د. **دور أصحاب المصالح:** أصحاب المصالح الرئيسيون في الشركة هم المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وعلى إطار حوكمة الشركات الاعتراف بحق أصحاب المصالح التي ينشأها القانون وتشجيع التعاون النشط بين الشركات وأصحاب المصالح في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المنشآت.

هـ. **الإفصاح والشفافية:** ينبغي القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات المهمة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي للشركة وحقوق الملكية وأهم الأمور التي يجب الإفصاح عنها ما يلي:

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة وعن أهداف الشركة
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت،
- سياسات مكافأة مجلس الإدارة والرؤساء التنفيذيين ومعلومات أعضاء مجلس الإدارة،
- العمليات ذات الصلة بكافة الأطراف من الشركة
- عوامل المخاطرة المتوقعة
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.

4- **أطراف حوكمة الشركات:** يعتمد التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات على مجموعة من الأطراف التي تؤثر فيها وتتأثر بها ومن خلالها يحدد مدى النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وهي أربعة أطراف تتأثر وترتبط بحوكمة الشركات وهي كالتالي: (سليمان، 2005)

أ. **المساهمين:** وهم من يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل وهم من لهم الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.

ب. **مجلس الإدارة:** ويمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة، بالإضافة إلى الرقابة على أدائهم كما يقوم مجلس الإدارة برسم السياسات العامة للشركة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ج. **الإدارة:** وهي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

د. **أصحاب المصالح:** وهي الأطراف ذات المصالح داخل الشركة كالدائنين والموردين والعمال والموظفين ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان، فالدائنون على سبيل المثال يهتمون بمقدرة الشركة على السداد، في حين يهتم العمال والموظفين على مقدرة الشركة على الاستمرار.

5- العوامل المؤثرة في حوكمة الشركات:

أ. **ثانية المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة:** المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يؤديان وظيفتين مختلفتين في البنك، لذا من الأفضل أن يكون هناك شخصين مختلفين لهذا المنصبين، حيث يوجد توزيع واضح للمسؤوليات على المستوى الأعلى للبنك وتكون هناك استقلاليته وتوازن في السلطة، ولقد أيدت لجنة كادبري وجهة النظر السابقة (Cadbury, 1992).

ب. **حجم مجلس الإدارة:** يعتبر حجم مجلس الإدارة عامل حاسم ومهم لفاعلية حوكمة الشركات، حيث أكدت مجموعة من البحوث أن حجم المجلس يرتبط سلبيا أو إيجابيا بأداء الشركة (Bonn et. al 2004)، فالمجالس الكبيرة يمكن أن توفر التنوع الذي من شأنه أن يساعد الشركات على ضمان الموارد الحاسمة والحد من بيئة عدم التأكد ومشاكل التنسيق والاتصال واتخاذ القرارات التي تعوق أداء الشركة (Tanna et. al 2008).

ج. **استقلالية مجلس الإدارة:** تركز حوكمة الشركات الحديثة على مبدأ استقلالية عضو مجلس إدارة الشركة، وتأثيرها في الحد من تضارب المصالح بين المالكين والمديرين، حيث تعتبر من أهم الخصائص التي تعزز أداء المجلس في وظائفها الرقابية، وسيتم قياس هذا المتغير بنسبة الأعضاء المستقلين في المجلس، فكلما ارتفعت هذه النسبة، ارتفعت درجة استقلالية مجلس الإدارة (Heibatollah, 2009).

د. **لجنة المراجعة:** لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، وتتكون من ثلاث إلى خمسة أعضاء، للإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، كما تعمل على تقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل المدقق الخارجي، وأكدت أغلب الدراسات السابقة على الدور المهم للجنة المراجعة في فعالية حوكمة الشركات.

ثانياً: الأداء المالي:

1- تمهيد:

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات، حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، فهو يعبر عن أداء الشركات من وجهة نظر مالية،

2- تعريف الأداء المالي:

تعددت تعريفات الأداء المالي فيعرفه البعض على أنه تشخيص للصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة، ومجابهة المستقبل، من خلال الاعتماد على القوائم المالية، كما يعرف الأداء المالي بأنه مجموعة من الأساليب والأدوات المالية المختلفة التي تستخدم في تشخيص الوضعية المالية للمنشأة، وذلك لتحديد نقاط القوط والضعف والوقوف على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها. عليه، فالأداء المالي يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمنشأة، وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة، فهو يقيس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفاً (قصاي، 2012).

وبالنسبة لتقييم الأداء المالي فهو لا يختلف عن مفهوم تقييم الأداء عموماً إلا من حيث التركيز على الجوانب المالية للمنشأة بمعنى أن تقييم الأداء المالي هو قياس الأداء الفعلي ومقارنته بالخطط من أجل دراسة جوانب القوة والضعف، كما يقصد به "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقاً لتحديد ما يمكنه قياسه

ومن ثم مدى تحقيق الاهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة ما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة" (دادان، 2016)،

3- مؤشرات تقييم الأداء المالي:

تعد مؤشرات الأداء المالي من المؤشرات الهامة لقياس أداء الشركة، وتعتمد هذه المؤشرات على المعلومات المالية والمحاسبية المتوفرة في سجلات الشركة، ويستند تقييم الأداء المالي على جميع طرق التحليل، سواء كان أفقي أو عمودي أو التحليل بالنسب المالية، وكلها أدوات تساعد على توضيح نقاط القوة والضعف داخل المنشأة وتبرز أهمية هذه المؤشرات فيما يلي (DAVID, 2003):

- أ. ارتباط المقاييس والمؤشرات المالية للأداء كالربح بالأهداف المالية للشركة على المدى البعيد،
- ب. لا بد من اختيار دقيق للمقاييس المالية، لتوضيح الصورة الإجمالية لأداء الشركة، فالمقاييس المالية الكلية مثل الأرباح هي بمثابة خلاصة لمقياس نجاح استراتيجيات الشركة وتكتيكاتها التشغيلية.
- ولقد اختلف الباحثون حول تحديد المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها في قياس الأداء المالي، فمنهم من يرى ان اهم المؤشرات هي العائد على الاستثمار وربحية السهم (DAVID 2003)، وهناك من يرى ان أكثر المؤشرات ملائمة هي العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية وربحية السهم.
- وفي العادة تقسم هذه المؤشرات الى (الميداني، 2015):

4- نسب الربحية:

وتعكس هذه النسب الأداء الكلي للشركة حيث تقيس قدرة الشركة على توليد الارباح من مبيعاتها، وكلما زادت هذه النسب كلما كان ذلك أفضل للشركة.

- أ. **نسب السيولة:** وتقيس هذه النسب مقدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل عند استحقاقها.
- ب. **نسب النشاط:** تقيس نسب التشغيل الكفاءة التي تستخدم بها الشركة الموارد المتاحة لها وذلك بأجراء مقارنات فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات وتفترض هذه النسب وجود نوع من التوازن بين المبيعات، الحسابات المدينة، المخزون، الموجودات الثابتة، إجمالي الموجودات وتساعد هذه النسب في كشف مناطق الضعف (تدني الكفاية في استعمال الموارد) في عمليات الشركة فهي تعتبر مهمة في تقييم اداء وربحية الشركة على المدى الطويل
- ج. **نسب السهم:** تفيد حملة الاسهم في معرفة تأثير اداء الشركة على الدخل الناتج عن استثماراتهم في أسهم الشركة، كما يهتمهم قياس العائد على اسهم الشركة
- د. **نسب المديونية:** تقيس نسب المديونية مدى اعتماد الشركة على الاقتراض في تمويل استثماراتها بالمقارنة بالتمويل المقدم من الملاك، وتدعى هذه النسب ايضا برافعة التمويل لأنها تقيس نسبة استخدام الديون في هيكال تمويل الشركة

بالإضافة الى التحليل عن طريق النسب السالفة الذكر يمكن ان يستخدم بعض المؤشرات الأخرى لقياس الأداء المالي للشركة ومن بينها نذكر:

- أ. راس مال العامل.
 - ب. خزينة الشركة.
- غير أن المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للشركات إذ مثلاً يساهم الاعتماد على البيانات التاريخية لتحليل الأداء المالي، وعد الاخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود قد يؤدي الى نتائج مضللة عن الأداء، لذلك يعاب على مقاييس الأداء المالي عدم كفايته في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بتحسين العمليات التشغيلية الحالية والمستقبلية. إضافة إلى عدم قدرة المقاييس المالية التقليدية على بيان العوامل التي توجه الشركة الى النجاح، وتطوير مهارا العاملين، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية، لذلك لا تعتبر هذه المقاييس كافية للتعبير عن أداء الشركة، مما يحد من قدرة المديرين على اتخاذ القرارات الرشيدة التي توجه الأداء الحالي والمستقبلي للشركة (الجهماني، 2008):.

ثالثاً: علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي

إن أهم أهداف حوكمة الشركات هو محاسبة الإدارة أمام المساهمين لبلوغ الأداء المالي الجيد، ومحاربة التصرفات غير المقبولة سواء كانت في الجانب المادي أو الإداري أو الأخلاقي (يعقوب، 2010). وتوصلت دراسة (أحمد، 2019م) إلى تأثير استقلالية المجلس، وعضوية مجلس المرأة، ملكية التركيز، وعدم وجود الرئيس التنفيذي / رئيس مجلس ازدواجية و ملكية الأسرة جميع لها بشكل إيجابي على أداء الشركة. وخلصت دراسة (عماد، 2018م) إلى أن حوكمة الشركات المساهمة يحسن من أدائها المالي ويقلل من احتمالات تعرضها للمخاطر، وبناء علاقات طويلة المدى مع أصحاب المصالح. وفي ذات السياق توصلت دراسة (الأمعي، 2018م) إلى وجود أثر لكل من حجم مجلس الإدارة، أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة، أعضاء غير تنفيذيين في مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، عدد أعضاء لجنة المراجعة على الأداء المالي.

وقبلاً أبانت دراسة (محمدي ومحمد، 2016م) أوضحت وجود أثر إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة. وأثبتت دراسة (أمبا، 2013م) أن عضو مجلس الإدارة كرئيس للجنة التدقيق ونسبة الملكية الأجنبية لها أثر إيجابي على الأداء المالي. وعلى صعيد متصل أكدت دراسة (سامي وهبة الله، 2009م) وجود أثر إيجابي لكل من تركيز الملكية واستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة وقيمتها السوقية، كما أثبتت كذلك أن الزيادة في الملكية الأجنبية تؤدي إلى الزيادة في قيمة الشركة.

وعلى العكس أظهرت دراسة (بوعلاي وآخرون، 2017م) عدم وجود تأثير كبير باعتماد الحوكمة على الأداء التشغيلي والمالي، وأنه لا يوجد تأثير كبير لملكية أكبر مساهم واستقلالية مجلس الإدارة على أداء الشركة، وأكدت دراسة (أحمد، 2019م) إلى أن الملكية المشتركة و ملكية الدولة تؤثران سلباً على الأداء المالي للشركات، وأن لا تأثير لحجم مجلس الإدارة والملكية الأجنبية على أداء الشركة، وفي ذات السياق أشارت دراسة (محمدي ومحمد، 2016م) بعدم وجود أثر لكل من ازدواجية الأدوار وحجم مجلس الإدارة ونشاط لجنة التدقيق على الأداء المالي للشركة. وأثبتت دراسة (أمبا، 2013م) وجود أثر سلبي للازدواجية دور المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على العائد على الأصول على الأداء المالي، وبالمثل أكدت دراسة (سامي وهبة الله، 2009م) بأن الزيادة في ملكية الدولة للشركة لها تأثير سلبي على قيمة الشركة وأدائها.

وأثبتت دراسة (جمعان، 2019) وجود علاقة إيجابية بين عدد الاجتماعات، وازدواجية دور الرئيس، ورواتب ومكافأة الرئيس والأعضاء، ونسبة ملكية الرئيس والأعضاء، وبين كل من معدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. وفي ذات السياق أثبتت دراسة (الكبيجي، 2019م) وجود علاقات متباينة بين أبعاد حوكمة الشركات (استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، وحالة ازدواجية (المدرء التنفيذيين، واستقلالية لجنة التدقيق)) وإدارة الأرباح. كما أن دراسة (جونسون، 1999م) برهنت على أن حجم المجلس حافظ على علاقته الإيجابية مع الأداء. بينما أثبتت دراسة (جمعان، 2019) أن هناك علاقة عكسية بين حجم المجلس، وبين كل من معدل العائد على حقوق الملكية وبين معدل العائد على الأصول.

8. منهجية الدراسة:

1- منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة منهج الوصفي التحليلي مدعماً بالأساليب الإحصائية في التحليل.

2- مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي البنك الأهلي بالمنطقة الجنوبية في المملكة العربية السعودية والبالغ عددهم (300) موظفاً، وجاء اختيار فئة الموظفين لأهميتهم في أداء عديد من المهام الفنية والإدارية التي تتطلب التزاماً صارماً بتطبيق الحوكمة وعمليات وإجراءات الأداء المالي لتحقيق كفاءة المؤشرات المالية.

2- عينة الدراسة:

في العادة يصعب إجراء حصر شامل لمجتمع الدراسة، ولتيسير جمع البيانات تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة للعينات الاحتمالية. وتم تحديد العينة وفقاً للقاعدة الإحصائية القائلة: بوجوب أن يكون حجم العينة أكبر من حجم المتغيرات من أربع إلى خمس مرات على الأقل، ليتم التوصل إلى تقديرات إحصائية يمكن

قبولها (Bartholomew, 1999)، وفي هذا السياق أيضا يقترح بعض الإحصائيين إلى أن مدى البيانات يتراوح بين 5 إلى 10 أضعاف عدد العناصر المستخدمة في المقياس (Hair et. al., 2010). ولأن عدد المتغيرات الرئيسية والفرعية المستقلة والتابعة في هذه الدراسة 7 متغيرات فإنه يمكن قبول 28 مفردة كحد أدنى. ولتحسين عملية الموثوقية وبدلاً عن ذلك، تم اختيار عينة عشوائية بعدد 111 موظفاً، أي ما نسبته 37% من مجتمع الدراسة البالغ عددهم 300 موظفاً، ولقد اقترح روسكو (Roscoe) (1975م) في قاعدة الإبهام لتحديد حجم العينة بالقول أن أحجام العينات أكبر من 30 وأقل من 500 مناسبة لمعظم الأبحاث. وزعت على أفراد العينة إستبانة صممت لغرض تحقيق أهداف الدراسة في محاورها الرئيسية والفرعية، واسترجعت كل الاستبانات وجميعها صالحة للتحليل أي بنسبة 100% من جملة الاستبانات الموزعة. ووفقاً (Sekaran, 2000) فإنه يعتبر نسبة استجابة (30%) كحد أدنى مناسبة لأغراض البحث.

ويصف الجدول رقم 1 خصائص عينة الدراسة حيث سادت فيه النسب التالية: فئة العمر 30 وأقل من 40 عاماً 44,6%، والمتزوجين 53,3%، وللحاصلين على شهادة الدبلوم العالي 55,4%، وللذين لم يتلقوا أية دورة تدريبية 50,0%.

3- أساليب المعالجة والتحليل الإحصائي:

ولأغراض المعالجة والتحليل تم استخدام برمجية SPSS اللازمة للبيانات باستخدام الأدوات الإحصائية التالية: أ. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) للتحقق من ثبات الاستبانة، وقيمة المعامل المقبولة أكبر من 70% ومقبولة إحصائياً في البحوث الإدارية والسلوكية (Allyn, et. al., 2006: 45). وكذلك تم استخدام اختبار الصدق المحكي.

ب. مقاييس الإحصاء الوصفي بالاعتماد على التكررات، والنبأ المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، للتعرف على استجابات أفراد العينة على كل فقرة من الفقرات، والكشف عن اتجاهاتهم نحو مستوى ممارسة متغيرات الدراسة، ومدى تشتت استجابات مفردات العينة..

ج. تحليل الانحدار لاختبار أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ليكون القبول للأثر المعنوي أقل من (0,05)، وذلك بسبب ميزات هذا الأسلوب وقدرته على إظهار اتجاه معامل التأثير، وقوته لكل متغير مستقل وبشكل معياري على المتغير التابع، ولكونه يظهر مستوى المعنوية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

4- متغيرات الدراسة وأداة ومعايير القياس

1- مؤشرات الأداء المالي (متغير تابع): تم قياسها اعتماداً على فقرات أداة الدراسة (استبيان) تم تطويرها بالرجوع لأدبيات المتغير، ويتكون هذا المقياس من 5 فقرات تغطي مؤشرات الأداء المالي.

2- حوكمة الشركات (متغير مستقل): تم قياسها اعتماداً على فقرات أداة الدراسة (استبيان) تم تطويرها بالرجوع إلى أدبيات المتغير، ويتكون هذا المقياس من 20 فقرة، غطت محاور حجم مجلس الإدارة، الأعضاء التنفيذيين، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة.

ولجمع البيانات الثانوية استخدمت الدراسة الكتب والمراجع، والدوريات، والرسائل والأطروحات، والإنترنت، بينما طبقت الدراسة أداة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من خلال مقياسين الأول لقياس عمليات الحوكمة في البنك الأهلي السعودي والثاني لقياس الأداء المالي وفق مقياس ليكرت الخماسي (Likert) (أوافق بشدة-أرفض بشدة). ولقد تضمنت الإستبانة فقرات للمتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد العينة وهي أنواع الجنس، العمر، المؤهل العلمي، المستوى الوظيفي، وسنوات الخبرة. ولتحديد مستوى المتغير الرئيسيين تم ترميز إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي لتحديد طول خلايا المقياس (الدنيا والعليا). للحصول على طول الخلية الصحيح تم حساب المدى وفقاً للقانون (ن-1 ÷ ن) أي (4/5 = 0,80). بعدها أضيفت هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية. أصبح طول الخلايا المستخدمة للحكم على درجة تطبيق حوكمة الشركات: (1,00 - 1,80) (منخفض جداً)، (1,81 - 2,60) (منخفض)، (2,61 - 3,40) (وسط)، (3,41 - 4,20) (مرتفع)، (4,21 - 5,00) (مرتفع جداً).

5- صدق وثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من صحة الأداة ومن مصداقيتها وصحة الفقرات المعدلة عن طريق الصدق الظاهري للمحكمين وبنسبة عالية جداً بعد عرضها على عدد من الأكاديميين المتخصصين، وقد اعتمد اجماع المحكمين للتأكد من صحة الأداة، وتم تعزيز الصدق عبر طريقة الجذر التربيعي للقيمة الكلية لألفا كرونباخ التي تمثل ما

يسمى بصدق المحك بقيمة بلغت 0,980. كذلك تم التأكد من الاتساق الداخلي للمقياس عن طريق اختبار الفا-كرونباخ والذي كانت قيمته المحسوبة (0,962)، وهذا يعني أن معامل الثبات ممتاز ومقبول ضمناً، ما يجعل الاستبانة صالحة لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

6- خصائص عينة الدراسة:

الجدول رقم 1: خصائص عينة الدراسة

					الخصائص	العينة
					النوع	111
					ذكر	
					أنثى	
					71	
					40	
					64,0	%
					36,0	
					ثانوية	المؤهل التعليمي
					دبلوم	
					13	
					05	
					77	دراسات عليا
					15	
					11,7	%
					05,4	
					69,4	
					13,5	
					أقل من 25 عاماً	الفئة العمرية
					35 لأقل 45 عاماً	
					37	
					38	
					18	
					09	
					08,1	%
					33,3	
					34,2	
					16,2	
					أقل من 5 أعوام	سنوات الخبرة
					6 إلى 10 أعوام	
					20	
					13	
					14	
					24	
					36,0	%
					18,0	
					12,0	
					10,9	
					09,8	

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج بيانات استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

يتبين من الجدول رقم 1 أن توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس من الذكور والاناث على الترتيب 64، 36 بالمئة ونستنتج من النتيجة السابقة مشاركة المرأة وتواجدها الواضح في البنك الأهلي السعودي. وبالنسبة لمتغير المؤهل العلمي يوضح الجدول أن (11.7%) من العينة هم من حملة شهادة الثانوي في حين أن 5.4 % هم من حملة الدبلوم، بينما كانت النسبة الأغلب في العينة من حملة البكالوريوس حيث بلغت (64.4%). وبالنسبة لمتغير العمر كما بين الجدول أن (1.8%) من أفراد العينة هم ما دون 25 سنة في حين أن (33.3 %) من أفراد العينة تقع أعمارهم ما بين (25 - 35) سنة، بينما نجد أن 34.2% من افراد العينة يقع عمرهم بين (35-45) وهي النسبة الأعلى ظهوراً في الفئات العمرية للعينة بينما كانت نسبة ما هم فوق ال 55 سنة (8.1 %) من العينة، أما النسبة الباقية والمقدرة بـ(13.5%) هم من حملة الدبلوم. كما يوضح الجدول رقم (1) توزيع متغير سنوات الخبرة حيث كانت (36 %) من أفراد العينة خبراتهم أقل من 5 سنوات، بينما كان (18%) تتراوح خبراتهم ما بين 6 لـ 10 سنوات، وكانت نسبة من كانت خبراتهم 11 سنة الى 15 سنة 11.7 بالمئة، اما الباقي فكانت خبرتهم تتجاوز 15 سنة بنسبة (24.2%).

9. عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة:

1- وصف وتحليل متغيرات الدراسة:

تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمجالات المحور الأول وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (2).

الجدول رقم 2: المتوسطات والانحرافات المعيارية والاوزان النسبية لاستجابات العينة تجاه تطبيق متغيرات الحوكمة في إدارة البنك الأهلي السعودي

رقم المحور	محاور الحوكمة	المتوسط الوزني	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	ترتيب المحاور	درجة الأهمية
1	مجلس الإدارة	4.37	0.67	87.4	1	عالية جداً
2	الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة	4.16	0.77	83.2	4	عالية
3	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	4.23	0.69	84.6	2	عالية جداً
4	نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة	4.17	0.69	83.4	3	عالية
	إجمالي الحوكمة	4.23	0.63	84.6	0.00	عالية جداً

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج بيانات استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

يتضح من جدول (2) ما يلي: إن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (4.37، 4.16)، حيث وفقاً لاستجابات عينة الدراسة جاءت أعلى محاور تطبيق الحوكمة البنك الأهلي السعودي في درجة الأهمية النسبية (عالية جداً) لمجلس الإدارة بمتوسط حسابي (4.37)، وانحراف معياري (0.67)، ووزن نسبي (87.4)، وعلى ذات مستوى درجة الأهمية النسبية (عالية جداً) جاء محورين اثنين هي عدد الاجتماعات والأعضاء المستقلين، بينما جاءت أقل درجة أهمية نسبية (عالية) لمحور الأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة بمتوسط حسابي (4.16)، وانحراف معياري (0.77)، ووزن نسبي (83.2). ونلاحظ على المستوى الكلي بأن درجة الأهمية النسبية في تطبيق الحوكمة بالبنك الأهلي السعودي وفقاً لاستجابات عينة الدراسة جاءت (عالية جداً) بمتوسط حسابي (4.23)، وانحراف معياري (0.63)، ووزن نسبي (84.6).

2- اختبار فرضيات الدراسة.

أ. الفرضية الأولى والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي في بنك الأهلي السعودي.
ولاختبار صحة هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط Linear Regression للبيانات بطريقة Enter للكشف عن الاسهام النسبي لدور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي.

جدول (3): تحليل الانحدار الخطي البسيط بطريقة Enter

مصدر التباين	قيمة R	R ² معامل التحديد	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	دلالة F
الانحدار	0.617	0.381	580.83	1	580.83	67.13	0.01
الخطأ			943.02	109	8.65		
التباين الكلي			1523.85	110			

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج بيانات استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

يتضح من جدول (3) وجود تأثير دال إحصائياً لمجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي حيث بلغت قيمة النسبة الفائية للتباين (ف=67.13) وهي دالة إحصائية عند مستوى (0.01) وقد بلغ حجم تأثير دور مجلس الإدارة في التباين الحادث في الأداء المالي (38.1%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.381$) مما يعني أن مجلس الإدارة مسؤول عن نسبة (38.1%) من التحسن الحادث في الأداء المالي. وتوضح النتائج في جدول (4) الاسهام النسبي لدور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي.

جدول (4) إسهام وتأثير دور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي

الأنماط	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T	الدلالة
الثابت	5.01	1.84		2.72	0.01
دور مجلس الإدارة	0.685	0.084	0.617	8.19	0.01

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج بيانات استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

ويتضح من النتائج المعروضة في جدول (4): وجود تأثير إيجابي دال احصائياً لدور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي حيث كانت قيمة (T) دالة احصائياً عند مستوى (0.01) كما بلغت قيمة بيتا (B) 0.68 وهي تشير إلى درجة إسهام إيجابية ومرتفعة.

ب. الفرضية الثانية والتي تنص على: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي لبنك الأهلي السعودي.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط Linear Regression للبيانات بطريقة Enter للكشف عن الاسهام النسبي لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي:

جدول (5): تحليل الانحدار الخطي البسيط بطريقة Enter

مصدر التباين	قيمة R	R ² معامل التحديد	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	دلالة F
الانحدار	0.633	0.395	609.78	1	609.78	72.71	0.01
الخطأ			914.07	109	8.38		
التباين الكلي			1523.85	110			

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج بيانات استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

ويتضح من جدول (5) وجود تأثير دال لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي حيث بلغت قيمة النسبة الفائية للتباين (ف=72.71) وهي دالة احصائياً عند مستوى (0.01) وقد بلغ حجم تأثير وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة في التباين الحادث في الأداء المالي (39.5%) حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.395$) مما يعنى ان وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة مسئول عن نسبة (39.5%) من التحسن الحادث في الأداء المالي. وتوضح النتائج في جدول (6) الإسهام النسبي لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي.

جدول (6) إسهام وتأثير وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي

الأنماط	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T	الدلالة
الثابت	7.36	1.50		4.89	0.01
مجلس الإدارة	0.606	0.071	0.633	8.52	0.01

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج بيانات استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

ويتضح من النتائج المعروضة في جدول (6): وجود تأثير إيجابي دال احصائياً لوجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي حيث كانت قيمة (T) دالة احصائياً عند مستوى (0.01) كما بلغت قيمة بيتا (B) 0.633 وهي تشير إلى درجة إسهام إيجابية ومرتفعة.

ج. الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي لبنك الأهلي السعودي.

ولاختبار صحة هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط Linear Regression للبيانات بطريقة Enter للكشف عن الاسهام النسبي لدور مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي. ويوضح جدول (7) قيمة معامل الارتباط ودلالته بين عدد اجتماعات مجلس الإدارة وبين تحسين الأداء المالي.

جدول (7): تحليل الانحدار الخطي البسيط بطريقة Enter

مصدر التباين	قيمة R	R2 معامل التحديد	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالة ف
الانحدار	0.744	0.549	842.55	1	842.55	134.79	0.01
الخطأ			681.30	109	6.25		
التباين الكلي			1523.85	110			

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

ويتضح من جدول (7) وجود تأثير دال لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي حيث بلغت قيمة النسبة الفائية للتباين (ف=134.79) وهي دالة احصائيا عند مستوى (0.01) وقد بلغ حجم تأثير عدد اجتماعات مجلس الإدارة في التباين الحادث في الأداء المالي (54.9 %) حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.549$) مما يعني ان عدد اجتماعات مجلس الإدارة مسئول عن نسبة (54.9%) من التحسن الحادث في الأداء المالي. وتوضح النتائج في جدول (8) الاسهام النسبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي.

جدول (8) إسهام وتأثير عدد اجتماعات مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي

الأنماط	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T	الدلالة
الثابت	3.09	1.47		2.11	0.05
مجلس الإدارة	0.797	0.069	0.744	11.61	0.01

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

ويتضح من النتائج المعروضة في جدول (8): وجود تأثير إيجابي دال احصائيا لعدد اجتماعات مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي حيث كانت قيمة (T) دالة احصائيا عند مستوى (0.01) كما بلغت قيمة بيتا (Beta) 0.744 وهي تشير إلى درجة اسهام إيجابية ومرتفعة. د. الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وبين تحسين الأداء المالي لبنك الأهلي السعودي. ولاختبار صحة هذا الفرض تم إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط Linear Regression للبيانات بطريقة Enter للكشف عن الاسهام النسبي لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي.

جدول (9): تحليل الانحدار الخطي البسيط بطريقة Enter

مصدر التباين	قيمة R	R2 معامل التحديد	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	دلالة ف
الانحدار	0.696	0.480	738.28	1	738.28	102.44	0.01
الخطأ			785.56	109	7.20		
التباين الكلي			1523.85	110			

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

ويتضح من جدول (9) وجود تأثير دال لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة على تحسين الأداء المالي حيث بلغت قيمة النسبة الفائية للتباين (ف=102.44) وهي دالة احصائيا عند مستوى (0.01) وقد بلغ حجم تأثير نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في التباين الحادث في الأداء المالي (48 %) حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.48$) مما يعني ان عدد نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة مسئول عن نسبة (48%) من التحسن الحادث في الأداء المالي. وتوضح النتائج في جدول (10) الاسهام النسبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي.

جدول (8) إسهام وتأثير نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي

الأنماط	B	الخطأ المعياري	Beta	قيمة T	الدالة
الثابت	4.46	1.55		2.87	0.01
نسبة الأعضاء المستقلين	0.744	0.074	0.696	10.12	0.01

المصدر: إعداد الباحثين على ضوء نتائج بيانات استبانة الدراسة الميدانية 2022م.

ويتضح من النتائج المعروضة في جدول (10) وجود تأثير إيجابي دال احصائيا لنسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي حيث كانت قيمة (T) دالة احصائيا عند مستوى (0.01) كما بلغت قيمة بيتا (Beta) 0.696 وهي تشير إلى درجة إسهام إيجابية ومرتفعة.

10. مناقشة النتائج:

وأثبتت النتائج أن درجة تطبيق حوكمة الشركات مرتفعة جداً في البنك الأهلي السعودي، بتطبيقات مرتفعة جداً في ممارسة الحوكمة في أبعاد مجلس الإدارة عدد الاجتماعات ومحور الأعضاء المستقلين، وعالية في الأعضاء التنفيذيين. وتتفق هذه النتيجة لحد ما مع دراسة (بوعلاي وآخرون، 2017م) لاختلافها في مستوى التطبيق، ولتفسير هذه النتيجة فلربما تعزى لاهتمام البنك بممارسة فعالة للأبعاد الحوكمة ومتطلباتها.

وأثبتت النتائج وجود تأثير إيجابي لدور مجلس الإدارة، وللأعضاء التنفيذيين في مجلس الإدارة، ولعدد اجتماعات مجلس الإدارة، ونسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة في تحسين الأداء المالي بدرجة إسهام إيجابية ومرتفعة. وتختلف مع دراسة (أحمد، 2019م) من حيث الملكية المشتركة وملكية الدولة للشركات، ومع دراسة (بوعلاي وآخرون، 2017م) من حيث ملكية أكبر مساهم وحجم مجلس الإدارة؛ ومع دراسة (محمدي ومحمد، 2016م) من حيث ازدواجية الأدوار وحجم مجلس الإدارة ونشاط لجنة التدقيق؛ ومع دراسة (سامي وهبة الله، 2009م) من حيث ملكية الدولة للشركة. وتتفق هذه النتيجة بشكل عام مع دراستي (أحمد، 2019م؛ محمدي ومحمد، 2016م) من حيث استقلالية المجلس؛ ومع دراسة (أمبا، 2013م) من حيث أن عضو مجلس الإدارة كرئيس للجنة التدقيق ونسبة الملكية الأجنبية؛ ودراسة (سامي وهبة الله، 2009م) من حيث تركيز الملكية واستقلالية مجلس الإدارة؛ ومع دراسة (محمدي ومحمد، 2016م) من حيث استقلالية مجلس الإدارة. وهذا ما تعززه العلاقة الإيجابية لبعض متغيرات الحوكمة في أبعاد عدد الاجتماعات، وازدواجية دور الرئيس، ورواتب ومكافأة الرئيس والأعضاء، ونسبة ملكية الرئيس والأعضاء مع معدلي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كما في أظهرتها دراسة (جمعان، 2019). ودراسة (الكبيجي، 2019م) في وجود علاقات متباعدة بين أبعاد حوكمة الشركات (استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، وحالة ازدواجية (المدرء التنفيذيين، واستقلالية لجنة التدقيق)) وإدارة الأرباح؛ ودراسة (جونسون، 1999م) التي برهنت على علاقة حجم المجلس الإيجابية بالأداء.

ولتفسير هذه النتيجة فلربما ترجع إلى توفر ممارسة راشدة لمجلس الإدارة في إطار الحوكمة، ولدور كبير يلعبه التنفيذيون في أداء الأدوار المالية، ولأدوار إيجابية مؤثرة لاجتماعات مجلس الإدارة كوسيلة من وسائل الاتصال الفعالة في الدفع بجوانب المدارس في أعمال التخطيط ومتابعة التنفيذ والرقابة في الأداء المالي، وللأدوار الحيادية التي يلعبها الأعضاء المستقلين وعلو همتهم وعكس خبراتهم الثرة لتأكيد الثقة التي أولاها لهم البنك بالاختيار أعضاء في مجلس الإدارة.

11. التوصيات.

- 1- ضرورة زيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات من جانب الإدارات المصرفية للوصول إلى أفضل الممارسات.
- 2- العمل على نشر ثقافة الحوكمة بين الأطراف ذات الصلة بالبنك بشكل أوسع من خلال إصدار النشرات والتعليمات المنظمة لقواعد التطبيق السليم وآليات التنفيذ والمتابعة والكشف عن المخالفات ونقاط الضعف وأوجه القصور في مراحل العمليات والأداء داخل البنك.

- 3- الاستمرار في دعم ثقافة الممارسات الرشيدة داخل مجلس الإدارة وسط كافة العاملين بالبنك، ووضع برامج تدريب مواكبة باستمرار لزيادة المعارف والمهارات والممارسات المعاصرة في الحوكمة لتحقيق أفضل الممارسات،
- 4- ضرورة دعم أعمال الإدارات ذات الصلة بالحوكمة داخل الشركة، مثل إدارة لجان التدقيق وغيرها..
- 5- تحفيز التنفيذيين للاستمرار في تطبيق الحوكمة ليعملوا كقدوة حسنة لبقية العاملين لتشجيعهم بالاهتمام بتطبيق الحوكمة الموجهة لكافة المجالات وبخاصة المجال المالي.
- 6- مواصلة الاهتمام بانعقاد الاجتماعات الراتبية العادية والطارئة لعرض ومدارسة أي موضوعات أو مستجدات بكافة الوسائل العادية والإلكترونية.
- 7- إزجاء صوت الشكر والإشادة لكل الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وحفزهم على مواصلة عطائهم في رفد مجلس الإدارة بخبراتهم وتجاربهم.
- 8- تنويع الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة من مجالات وجهات عدة داخل وخارج المملكة ممن لم خبرات نوعية لنقل وتبادل المعرفة والتجارب.

المراجع

أولاً : المراجع العربية

1. أبو حماد، ماجد إسماعيل. (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، عمادة الدراسات العليا، كلية التجارة.
2. أبو ظبي، مركز للحوكمة. (2015). أساسيات الحوكمة مصطلحات ومفاهيم. سلسلة النشرات التثقيفية لمركز أبو ظبي للحوكمة، غرفة أبو ظبي.
3. احمد، حابي والبشير، زيبيدي. (2015). دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي. مجلة المناجير، العدد الثاني.
4. الامعي، على فائق. (2018). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، العدد الرابع عشر، المجلد الثاني نوفمبر.
5. الأمين، عمر مصطفى. (2014). اليات حوكمة الشركات ودورها في زيادة جودة التقارير المالية. رسالة ماجستير، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، السودان، الخرطوم.
6. بن حسين، سليمة. (2015). الحوكمة: دراسة في المفهوم. مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد العاشر.
7. بن درويش، عدنان بن حيدر. (2007). حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية.
8. بهلول، أ. نور الدين. (2017). دور حوكمة الشركات في تقييم فعالية الأداء المالي والإداري للمؤسسة الجزائرية، جامعة محمد الشريف مساعدي، سوق اهراس الجزائر، 20p. 278-297.
9. جمعان، د. نجا. (2019). العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والأداء التنظيمي في الشركات بالتطبيق على البنوك اليمنية، كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء استاذ الادارة المشارك قسم إدارة الأعمال، الجمهورية اليمنية. المجلة العربية للإدارة، مجلة العربية لإدارة، المجلد 39، العدد الثاني، يونيو (حزيران) 36072/1021608.AJA.
10. حماد، طارق عبد العال. (2005). حوكمة المؤسسات. الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية.
11. الحيارى، عمر ربيع. (2017). أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تعزيز موثوقية التقارير المالية. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.
12. سليمان، محمد مصطفى. (2008). حوكمة المؤسسات، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية.
13. عبد العظيم، أحمد. (2019). حوكمة البنوك والمؤسسات المالية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مصر، القاهرة.
14. عماد، صغير. (2018). أثر تطبيق الحوكمة على أداء شركات المساهمة، هيئة الأوراق المالية. مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر.

15. الكبيجي، مجدي وائل. (2019). دور حوكمة الشركات في ضبط ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المساهمة العامة الفلسطينية: دراسة ميدانية. المجلة العربية للإدارة، المجلد التاسع والثلاثون، العدد الثاني.
16. محمدي، نوره، الصغير، محمد. (2016). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيميائية المدرجة في سوق المال السعودي. مجلة إدارة المؤسسات الجزائرية، العدد التاسع.
17. النجار، جميل حسن، عقل، عيل خليل. (2017). قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة المحاسبة والتدقيق والحوكمة، المجلد الأول، العدد الرابع.

ثانياً: المراجع الأجنبية

18. Ahmed, Ali Saleh. (2019). Corporate governance, institutional framework, and firm. Evidence from the UAE. Business Administration Phd. Thesis, UAE University.
19. Allyn, M., Y., S & Radosovich, D. (2006). Is It the company's or mine? Perceived organizational justice practices the ownership of job knowledge. Seoul Journal of Business, Vol. 12, Issue1, 38-52.
20. Amba, Sekher Muni. (2014), Corporate governance and firms financial performance, Journal of Academic and Business Ethics 8(1), 1-11.
21. Bartholomew, D.J. et M. K. (1999). Latent variable models and factor analysis. Edward A. Publisher, London.
22. Amina Buallay, Allam Hamdon, Qasim Zariqat, (2017). Corporate Governance and Firm(Performance Evidence from Saudi Arabia. Australasian Accounting, Business and Finance Journal 11(1), 78-98.
23. Jensen (2009). The impact of board size on firm performance: Evidence from the U. The European Journal of Finance, Volume 15, Issue 4, June, pp. 385-404 Available from https://dspace.lib.cranfield.ac.uk/bitstream/1826/4169/4/The_impact_of_board_size_on_firm_performance.pdf.
24. Roscoe, J.T. (1975). Fundamental research statistics for the behavioural sciences. (2nd Ed.), New York: Holt, Rinehart and Winston.
25. Heibatollah Sami, Justin Wang, Haiyan Zhou. (2011). Corporate governance and operating performance of Chinese listed firms. Journal of International Accounting, Auditing and Taxation 20(2), 106-114.
26. Sekaran, Uma. (2000). Research methods for business: A skill-building approach. (2nd Ed.), New York: John, Wiley & Sons, Inc.
27. Amba, Sekher Muni (2014), Corporate governance and firms financial performance, Journal of Academic and Business Ethics 8(1), 1-11..
28. Sebastian, M. (2007). International and Mena wide trends and developments in bank and corporate governance, the institute of banking – IFC: Corporate governance for banks in Saudi Arabia forum, Riyadh, 22 – 23 may.
29. Jensen (2009), the impact of Board Size on firm Performance Evidence. from the UK the European Journal of Finance, Volume 15, Issue 4, June
30. Malo J – H. et Mathe J. (2000), l'essentiel du controle de gestion, Edition d'Organisation, edition, Paris, P106.